

تاريخ القبول: 2019/06/26

تاريخ الإرسال: 2019/04/05

تاريخ النشر: 2020/01/08

تقييم المخططات الخماسية للتنمية في الجزائر 2001-2014 Evaluation of Development Plans in Algeria 2001-2014

طالب دكتوراه محمد نايلي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر naili01@live.fr

أ.د. صبيحة بخوش

المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر sabihabak@gmail.com

الملخص:

رغم تخلي الجزائر عن النهج الاشتراكي في نهاية الثمانينيات إلا أنها عادت من جديد العمل بالمخططات الخماسية كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ سنة 2001 بدأ بمخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، إضافة إلى المخطط التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والمخطط الخماسي 2010-2014، كديناميكية متواصلة مبنية على زيادة الإنفاق العمومي لتحريك عجلة التنمية وفي إطار إيديولوجي جديد مبنى على الاقتصاد الحر، ومنه سنعاول تقييم هذه المخططات الخماسية لتنمية من خلال معرفة مضمونها وأهدافها وأثرها على الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المخططات الخماسية في الجزائر 2001-2014، التنمية الاقتصادية، الإنعاش الاقتصادي.

Abstract: Although Algeria abandoned the socialist approach in the late 1980s, However, the five-year plans were re-established

as a means of achieving economic and social development since 2001, Started with the Economic Recovery Plan 2001-2004, in addition to The complementary plan to support economic growth and the plan 2010-2014, As a continuous dynamic based on increasing public spending to move the wheel of development, In a new ideological framework based on the free economy, We will try to evaluate these development plans by knowing their content, their objectives and their impact on the Algerian economy.

Keywords: Plans in Algeria 2010-2014, Economic Development, Economic raise.

مقدمة:

عانت الجزائر في تسعينات القرن الماضي من وضع اقتصادي واجتماعي صعب حيث لجأت الدولة الجزائرية إلى المديونية الخارجية، وما ترتب عنها من تطبيق لوصفات اقتصادية فرضتها المؤسسات الدولية المانحة (صندوق النقد الدولي)، كشرط لإعادة جدولة ديون الجزائر بما يعرف بالمشروطية الاقتصادية والسياسية، وما ترتب عنها من ظروف اجتماعية سلبية عاشها المجتمع الجزائري كتسريح العمال، وتخلي الدولة عن دعم بعض المواد وغيرها من الإجراءات التي تصب في إطار تخفيف العبء الاقتصادي عن الدولة الجزائرية وتعميق التحول نحو اقتصاد السوق، إضافة إلى الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في تسعينات القرن الماضي.

وبعد استعادة الجزائر لاستقرارها الأمني والسياسي مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999م، وتحسن الأوضاع المالية للجزائر بفعل ارتفاع أسعار البترول مع بداية الألفية الجديدة كلها عوامل ساعدت الجزائر على القيام بتجربة تنموية جديدة بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اعتمدت

الجزائر على التخطيط التنموي مرة أخرى كوسيلة للخروج من دائرة التخلف وإنعاش الاقتصاد الجزائري، في إطار إيديولوجي جديد مبنى على حرية التجارة وحرية المبادرة وتحرير الأسعار بما يعرف باقتصاد السوق؛ وهذا ما يجعنا نطرح السؤال المحوري التالي: إلى أي مدى حققت المخططات الخماسية في الجزائر من 2001 إلى 2014 أهداف التنمية؟ ويمكن أن نقترح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المخططات التنموية التي طبقتها الجزائر من 2001 إلى غاية 2014 ؟
- ما هي الإستراتيجية التنموية التي اعتمدتها المخططات الخماسية من 2001 إلى 2014؟

- هل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحققة من المخططات الخماسية كافية؟.
للإجابة عن الأسئلة السابقة نضع الفرضيات التالية: الفرضية الأولى: المخططات التنموية الخماسية من 2001- 2014 لم تؤدي إلى تغيير بنية الاقتصاد الجزائري.
الفرضية الثانية: المخططات التنموية الخماسية من 2001 إلى 2014 أدت إلى رفع من مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر.

نقترح الخطة التالية :

المحور الأول: مضمون المخططات التنموية الخماسية المطبقة في الجزائر من 2001 إلى 2014

المحور الثاني: أثر المخططات الخماسية 2001 - 2014 على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المحور الأول: مضمون المخططات التنموية الخماسية المطبقة في الجزائر من 2001 إلى 2014

بعد استعادة الجزائر أمنها واستقرارها السياسي، مع انتخاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999، وتحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية،

أصبحت الظروف مواتية لاستكمال مسيرة التنمية ولهذا فقد وضعت السلطات العمومية مخططات وبرامج تنموية جديدة، قصد إنعاش الاقتصاد الجزائري والخروج من دائرة التخلف ومحاولة التخلص من المديونية الخارجية التي أرهقت الاقتصاد الوطني وانعكست سلبا على الجانب الاجتماعي للجزائريين، فكان أول مخطط تضعه الدولة الجزائرية لمحاولة تحقيق التنمية سنة 2001، حمل اسم "برنامج الإنعاش الاقتصادي" الذي يمتد من سنة 2001 إلى غاية 2004، بمبلغ 525 مليار دينار جزائري.

1- محتوى مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 :

تسعى الدولة الجزائرية عبر مخطط الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

أولاً : الأهداف الاقتصادية:

أ/ إعادة إنعاش الاقتصاد الجزائري: من بين أهم الأهداف الاقتصادية التي جاء بها مخطط الإنعاش الاقتصادي هو محاولة إعادة إنعاش الاقتصاد الجزائري عبر تفعيل حركية السوق الوطنية وإعادة "تنشيط الطلب" ومحاولة الخروج من حالة الانكماش الاقتصادي؛ وبذلك يشكل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ردا على عدم فعالية السوق باعتبارها حاملا للنمو¹. وهذا ما يؤكد أن تدخل الدولة الجزائرية في الاقتصاد وإعادة الرجوع إلى المخططات التنموية كان الهدف منه إعادة التوازن للسوق الوطنية، المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب/ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة: وهذا الهدف مرتبط أشد الارتباط بالهدف الأول، فلا يمكن تصور عملية "تنشيط الطلب" لإعادة الحركية السوق الوطنية، دون تحفيز ودعم للنشاطات المنتجة لثروة ومناصب عمل؛ ومنه سعى

مخطط الإنعاش الاقتصادي إلى تدعيم النشاطات المنتجة التي توفر قيمة مضافة، ومناصب عمل وتطوير القطاع الفلاحي، وتحفيز المؤسسات الإنتاجية خاصة المحلية²؛ في إطار الإيديولوجية الرأسمالية المبنية على حرية امتلاك الأفراد لوسائل الإنتاج، وحرية المبادرة لإنشاء شركات خاصة، فإن مخطط الإنعاش الاقتصادي جاء لتأكيد هذا التوجه الجديد للدولة من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد عليها في خلق مناصب شغل وتقديم قيمة مضافة للمنتوج الوطني، وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية من جديد .

ج/ رد الاعتبار للمنشآت القاعدية: يندرج هذا الهدف ضمن إعادة بناء المنشآت القاعدية خاصة التي تدعم النشاط الاقتصادي، وتوفير الحاجيات الضرورية لسكان فيما يخص تطوير الموارد البشرية.³

ثانيا: الأهداف الاجتماعية:

من بين الأهداف الاجتماعية التي سعت الدولة الجزائرية تحقيقها عبر مخطط الإنعاش الاقتصادي نجد:

1) **مكافحة الفقر وإنشاء مناصب شغل⁴:** إن إنعاش الاقتصاد الجزائري يترتب عليه بضرورة خلق مناصب شغل جديدة، عبر ما تقدمه المؤسسات الاقتصادية التي يدعمها مخطط الإنعاش الاقتصادي، ويفضل زيادة الإنفاق الحكومي التي تهدف إلى "دعم الطلب" لتحريك عجلة الاقتصاد الجزائري وهي كلها تدابير تستهدف القضاء على الفقر، الذي أصبح مطلب أساسي على المستوى الوطني والدولي أيضا، من خلال محاولة الجزائر تحقيق " الأهداف التنموية للألفية الجديدة "، التي أقرتها الأمم المتحدة.

2) **رفع مستوى معيشة السكان:** وهذا بغية التغلب على آثار برامج التعديل الهيكلي المطبقة، من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى التي أدت إلى تراجع مستوى

معيشة السكان⁵؛ فمخطط الإنعاش الاقتصادي كان يهدف إلى الرفع من مستوى معيشة السكان عبر جملة من الإجراءات مثل تحسين الأجور وخلق مناصب شغل جديدة، وترقية الموارد البشرية. إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار يتوزع حسب المحاور الأساسية المبينة في الجدول التالي:

طبيعة الأعمال	رخص البرامج					مجموع رخص
السنوات	2001	2002	2003	2004	01/04	البرامج (%)
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	73,9	37,6	2,0	210,5	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي **الوحدة: بالملايير دج**

حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسداسي الثاني لسنة 2001، ص 84.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن مخطط الإنعاش الاقتصادي منح لمحور الإشغال الكبرى أكبر تخصيص مالي بنسبة 1,40% تليه محور التنمية المحلية بنسبة 21,7% ثم الموارد البشرية بنسبة 17,2% تليه محور دعم الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12,4% وفي الأخير محور دعم الإصلاحات بنسبة 8,6% من مجموع التخصيصات المالية لمخطط الإنعاش الاقتصادي؛ هذا التوزيع للمخصصات المالية، يبرز الإستراتيجية التنموية للجزائر القائمة على زيادة الإنفاق الحكومي لتنشيط الطلب، ودفع عجلة الاقتصاد من جديد وفق النظرية الكينزية، القائمة على فكرة "الطلب الفعال" عبر زيادة الإنفاق الحكومي، التي تؤدي إلى تنشيط الطلب

الذي يؤدي بدوره لتنشيط العرض (عرض السلع والخدمات) فتتحرك بذلك عجلة الاقتصاد ويتخلص الاقتصاد الجزائري من الانكماش.

1- المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

يندرج المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 ضمن سلسلة المخططات التنموية الخماسية التي أعدتها الدولة الجزائرية، قصد إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وقد خصص للمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 55 مليار دولار.⁶ وتتمثل أهداف هذا المخطط في النقاط التالية:⁷ (تحسين ظروف معيشة السكان، تطوير المنشآت القاعدية، دعم النمو الاقتصادي، تحديث الخدمة العمومية، ترقية تكنولوجيات الاتصال).

أ-محور تحسين ظروف معيشة السكان: من خلال الجدول السابق يتضح أن المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 قد أعطى أهمية كبيرة لمجال تحسين ظروف معيشة السكان، حيث خصص له 45,5 % من المبلغ الإجمالي للمخطط، وقد حضي قطاع السكن بالأولوية بمبلغ ضخم يقدر 555 مليار دج، يليه قطاع التربية الوطنية و قطاع التعليم العالي وقطاع التكوين المهني بمبلغ 399,5 مليار دج، يليه برامج البلدية للتنمية 200 مليار دج، ثم برامج تنمية المناطق الهضاب العليا والجنوب بمبلغ 250 مليار دج، إضافة إلى دعم تزويد السكان بالماء والغاز والكهرباء بمبلغ 192,5 مليار دج كما تم دعم قطاعات أخرى ضمن هدف تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ 311,5 مليار دج.

اهتمت السلطات العمومية بمجال تحسين مستوى معيشة السكان، كتكملة لما جاء به مخطط الإنعاش الاقتصادي من خلال برنامج التنمية البشرية والمحلية، والذي يعتبر (تحسين ظروف المعيشة) عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي.⁸

فتوفير السكن، وبناء المنشآت التعليمية المختلفة من مدارس وجامعات ومعاهد ودعم مشاريع المتعلقة بتوفير المياه والكهرباء والغاز كلها سياسات تهدف إلى ترقية المستوى المعيشي للمواطن، من خلال الرقي بمستواه التعليمي، ومحاولة حل أهم المشاكل التي يعاني منها المواطن الجزائري كمشكل السكن، ونقص الخدمات (مياه، غاز، كهرباء...)، ومحاولة القضاء على عدم التوازن الجهوي بين مناطق الجزائر لرفع مستوى معيشة سكان مناطق الجنوب والهضاب العليا، ودعم التنمية المحلية وكل هذه السياسات تهدف إلى الرقي بالموارد البشري، من جهة ودعم المنشآت القاعدية من جهة أخرى في إطار إعادة إعمار الجزائر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب-برنامج تطوير الهياكل القاعدية: حظي مجال تطوير الهياكل القاعدية بمبلغ ضخم قدر 40,5 % من المبلغ الكلي لمخطط التكميلي لدعم النمو، وقد تم إعطاء الأولوية فيه لقطاع الأشغال العمومية و النقل بنسبة 76,33% من المبلغ الكلي المخصص لتطوير الهياكل القاعدية، يليه قطاع المياه (393 مليار دج) وتهيئة العمرانية (10,15 مليار دج)، ويعود اهتمام الدولة بقطاع الأشغال العمومية والنقل، لأهميته الكبيرة لتوفير شبكة الطرقات التي تساهم في تنشيط حركية التجارة ونقل السلع وتشجيع استقطاب المستثمرين، فمجال تنمية المنشآت القاعدية يمثل حجر الأساس في بناء التنمية الاقتصادية.

ج-برنامج دعم التنمية الاقتصادية: خصص له مبلغ 337,2 مليار دينار، أي ما يعادل 8% من المبلغ الكلي للمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وقد تم تقسيم برنامج دعم التنمية الاقتصادية إلى ثلاث قطاعات، تم إعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بمبلغ 312 مليار دج، في حين تم تخصيص مبلغ 18 مليار دج لقطاع الصناعة وترقية الاستثمار ومبلغ 7,2 مليار دينار لقطاع

السياحة والشركات الصغيرة والمتوسطة والحرف، وقد ركزت الدولة الجزائرية على دعم قطاع الفلاحة على حساب قطاع الصناعة، الذي خصص له سوى 5,33% من المبلغ الكلي المخصص لدعم التنمية الاقتصادية.

د-برنامج تطوير الخدمة العمومية: اهتمت الحكومة بتطوير الخدمة العمومية لمختلف الإدارات، كقطاع العدالة وعصرنتها، وقطاع المالية والتجارة وقطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وغيرها من الإدارات التي تقدم خدمة عمومية للمواطن وهذا بغية تحسين نوعية الخدمات المقدمة، وتقريب الإدارة من المواطن وقد خصص المخطط التكميلي لدعم النمو مبلغ قدره 203,9% مليار دينار جزائري ما يعادل 4,8% من مجموع المبلغ الإجمالي للمخطط.

وقد استفاد قطاع العدالة ضمن هذا المخطط لانجاز 14 مجلسا قضائيا، 34 محكمة، إضافة إلى 51 مؤسسة عقابية ومركز البحث في علم الإجرام، و5 مراكز أرشيف، أما قطاع الداخلية فقد تم تخصيص برنامج لتطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية، إضافة إلى انجاز مخابر لمراقبة النوعية وإنجاز مقرات لتفتيش النوعية في الحدود، بنسبة لقطاع التجارة، أما قطاع البريد فقد تم تخصيص المبلغ لانجاز مشروع الألياف البصرية، واستكمال رقمنة 16 محطة أرضية والعديد من المشاريع التي تدعم القطاع.⁹

ت- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال: تم تخصيص مبلغ 50 مليار دينار جزائري (2,1% من قيمة المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي) لترقية التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، خاصة وأن العالم اليوم يشهد تزايد الاعتماد على الانترنت واقتصاد المعرفة، كشكل جديد من التطور الاقتصادي والمالي في العالم.

2- المخطط الخماسي 2010-2014

خصصت الدولة الجزائرية لمخطط الخماسي 2010-2014 مبلغ ضخيم يقدر 286 مليار دولار ما يعادل 21,214 مليار دينار. وتنقسم القيمة المالية للمخطط الخماسي 2010-2014 إلى جزئين أساسيين وهما:¹⁰

- برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 ، بمبلغ 9680 مليار دينار (130 مليار دولار)
- وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار)

ومنه يتضح أن المخطط الخماسي 2010-2014 جاء لاستكمال ما يتم انجازه من برامج تنموية سابقة، كالمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، والتي أضيف لها برامج تكميلية كبرنامج تنمية منطقة الهضاب العليا ومنطقة الجنوب واستكمال مشاريع السكك الحديدية والطرق وغيرها من المشاريع التي تحتاج إلى تمويل إضافي، وإطلاق مشاريع تنموية جديدة في مسعى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

1- محور تحسين مؤشرات التنمية البشرية :

خصص المخطط الخماسي 2010-2014 أكثر من 40% من الموارد المالية لتحسين تنمية الموارد البشرية من خلال:¹¹

- ما يقارب 5000 منشأة لتربية الوطنية (1000 إكمالية ، 850 ثانوية)
- ما يقارب 600.000 مكان بيداغوجي جامعي، 400.000 غرفة لإيواء الطلبة
- وأزيد من 300 مؤسسة لتكوين و التعليم المهنيين
- أزيد من 1500 هياكل طبية (172 مستشفى 45 مركبات متخصصة، 377 مستوصف، 70 مؤسسة صحية للمعوقين.
- 2 مليون مسكن ، 1,2 منهم ستوزع خلال الخطة الخماسية .
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزيد 220,000 سكن ريفي بالكهرباء

- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

- أكثر 5000 منشأة قاعدية موجهة لشباب والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبخ وأكثر من 200 نزل ودار الشباب.

2- تطوير الهياكل القاعدية و الخدمة العمومية :

خصص المخطط الخماسي 2010-2014 أكثر من 38% من موارده الإجمالية بغية تطوير الهياكل القاعدية وتحسين الخدمة العمومية، في جميع الإدارات و المصالح التابعة للدولة؛ كما خصص المخطط الخماسي 3100 مليار دج، لقطاع الأشغال العمومية لتهيئة الطرق، والسكك الحديدية، وأكثر من 2800 مليار دينار مخصص لقطاع النقل لتحسين النقل الحضري، وإنجاز الترمواي في 14 ولاية، وتحسين هياكل المطارات، بالإضافة إلى مشاريع التهيئة العمرانية، وتحسين الخدمة العمومية في الإدارات مثل الجماعات المحلية ومصالح العدالة....¹²

3- دعم التنمية الاقتصادية:

خصص لها ما يقارب 16% من مجموع الموارد لتنمية الاقتصاد الجزائري، فأعطى الأولوية لقطاع الصناعة، بمبلغ 2000 مليار دج، في حين خصص المخطط 1000 مليار دج لتنمية الفلاحة والريفة، بالإضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 150 مليار دج، وتخصيص مبلغ 350 مليار دج لترقية سياسة التشغيل (عقود ما قبل التشغيل).

4 -برنامج تطوير اقتصاد المعرفة:

خصص المخطط الخماسي 2010-2014 مبلغ 250 مليار دينار جزائري لدعم اقتصاد المعرفة، من خلال دعم البحث العلمي وتعميم استخدام

التكنولوجيات الجديدة للاتصال في جميع النظم الوطنية للتعليم والخدمات العمومية¹³. بغية مواكبة التكنولوجيات الحديثة وتعميمها على الإدارة العمومية.

المحور الثاني: تقييم أثر المخططات الخماسية 2001-2014 على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يمكن أن نقيم أثر المخططات التنموية الخماسية، التي طبقتها الدولة الجزائرية من 2001 إلى 2014 على التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة إلى الاستعانة بالمقارنة، كوسيلة لتقييم أثر تطبيق المخططات الخماسية على التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

أولا : اثر تطبيق مخططات الخماسية للتنمية على النمو الاقتصادي للجزائر:

يعتبر "النمو الاقتصادي" من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن الاستعانة بها لقياس أثر تطبيق المخططات التنموية الخماسية على التنمية، وقد عرف معدل النمو الاقتصادي في الجزائر قبل تطبيق أول مخطط تنموي (مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004) معدلات ضعيفة لا تتجاوز 2%، في مرحلة تطبيق وصفات المؤسسات الدولية المانحة، بما يعرف بالمشروطة السياسية والاقتصادية من خلال سياسات التكيف والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري في تسعينيات القرن الماضي؛ ويمكن توضيح ذلك عبر الجدول التالي:

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو الاقتصادي () الناتج المحلي الاجمالي	2,2	0,9	3,8	3,8	1,1	5,1	3,2	2,5

المصدر: من إعداد الباحث ، بناء على تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي حول

مكانة النمو ، الدورة العامة السادسة والعشرون ، ص 16.

يدل مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر قبل تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي، على تذبذبه وعدم استقراره، فقد كان معدل النمو 3,8 لكل من سنة

1995 و 1996 لكنه تراجع إلى 1,1 سنة 1997 ولا يتجاوز 2,26 كمعدل لعشر سنوات (من 1993 إلى سنة 2000) ما يعبر عن ضعف النمو الاقتصادي في تلك الفترة، أما معدل النمو في سنوات تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي فيوضحه الجدول التالي:

السنة	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)	2,1	4,1	6,8	5,2

المصدر: من إعداد الباحث ، بناء على تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي حول مكانة النمو ، الدورة العامة السادسة و العشرون ، ص 16.

وقد شهد معدل النمو الاقتصادي تطور ملحوظ ، فقد كان 2,1 سنة 2001 وانتقل إلى 4,1 و 6,8 في سنة 2002 و 2003 على التوالي، ووصل إلى 5,2 سنة 2004، وهذا راجع لتدخل الدولة عبر تحفيز الطلب وزيادة النفقات العمومية، في المشاريع البنية التحتية في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي التي اعتمدتها الدولة الجزائرية، أما معدل النمو الاقتصادي في سنوات تطبيق مخطط التكميلي لدعم النمو والمخطط الخماسي 2010-2014 فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي	5,9	1,7	3,4	2,40	1,6	3,6	2,8	3,3	2,8	3,8
	سنوات تطبيق مخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي					سنوات تطبيق المخطط الخماسي 2010-2014				

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، التقرير الوطني حول الأهداف الألفية لتنمية 2000-2015 ، جوان 2016 ، ص 42.

عرف معدل النمو انخفاضا منذ سنة 2006، حيث انخفض من 5,9% سنة 2005 إلى 1,7% سنة 2006، ومن 1,6% سنة 2009 إلى 3,6% و 2,8% لكل من سنة 2010 و 2011 على التوالي، أما سنة 2012 فقد سجل معدل النمو 3,3%، لينخفض من جديد سنة 2013 حيث سجل بها 2,8% وارتفع سنة 2014 بمعدل 3,8%.

وهذا التذبذب في معدل النمو الذي رافق تنفيذ برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي راجع إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو المحروقات ب -2,5% مقارنة بسنة 2005 ثم عاد الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع نتيجة ارتفاع معدل نمو قطاع المحروقات وكذا ارتفاع معدل نمو قطاع خارج المحروقات ليبلغ سنة 2011 نسبة 3,9%¹⁴؛ غير أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تطبيق مخططات التنمية، عرفت ارتفاعا ملحوظا حيث ارتفع نصيب الفرد من 1779 دولار أمريكي للفرد سنة 2001 إلى 2553 دولار أمريكي سنة 2004، وإلى 7180 دولار سنة 2011 و 7405 دولار سنة 2012.¹⁵

هذا الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لا يمكن أن يعكس لوحده الوضعية الاقتصادية التي يعيشها الفرد الجزائري، فتدخل عدة اعتبارات أخرى كمعدل التضخم، و مؤشر الدخل الحقيقي للفرد ومستوى الفقر في البلد.

ثانيا: أثر المخططات الخماسية للتنمية 2001-2014 على التنمية البشرية

يمكن تقييم أثر المخططات التنموية الخماسية التي طبقتها الجزائر على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مؤشرات التنمية البشرية، خصوصا وأن هذه المخططات خصصت مبالغ كبيرة بغية ترقية التنمية البشرية، ويمكن مقارنة مؤشرات التنمية البشرية في سنوات ما قبل تنفيذ مخططات الخماسية للتنمية، ومعرفة التطور الحاصل في مؤشرات التنمية البشرية.

يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنويا تقرير حول التنمية البشرية في العالم، ويعتبر هذا التقرير من التقارير الموضوعية التي تصنف الدول إلى مراتب عدة في التنمية البشرية، و تضع قيم إحصائية مابين 0 و 1 كدليل على مستوى التنمية البشرية في البلد، >>... تتراوح قيمة المؤشر بين 0 و 1 حيث ترتفع التنمية البشرية كلما إقترب المؤشر من قيمته العظمى و تنخفض كلما إقترب من القيمة الصفرية.. <<¹⁶.

جدول يوضح تطور التنمية البشرية في الجزائر:

السنة	1980	1990	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013
دليل التنمية البشرية	0,509	0,576	0,634	0,675	0,695	0,709	0,715	0,715	0,717

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2014، ص 163.

من خلال هذا الجدول يتضح أن الجزائر حققت تطور ملحوظا في مجال التنمية البشرية، فقد كان دليل التنمية البشرية سنة 2000م يمثل 0,634 وارتفع إلى 0,675 سنة 2005 ليصل إلى (0,709) سنة 2010، مواصلا الارتفاع إلى غاية 0,717 سنة 2013.

وقد اعتبر تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجزائر في صنف الدول التي حققت "تنمية بشرية مرتفعة"، إلى جانب دول أخرى كان ترتيبها أعلى (تنمية بشرية مرتفعة جد) وهي في الغالب دول متقدمة، إضافة إلى وجود دول أدنى من الجزائر مرتبة في مجال تحقيق التنمية البشرية، وهي مصنفة إما (تنمية بشرية متوسطة) أو (تنمية بشرية منخفضة)؛ وقد احتلت الجزائر المرتبة رقم 93 سنة 2012 في مجال التنمية البشرية، من مجموع 187 دولة حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2014.

وهذا التحسن في مؤشر التنمية البشرية في الجزائر، يدل على أن السياسات والمخططات التي وضعتها الدولة لتحسين مستوى التنمية البشرية قد حققت نتائج إيجابية مقارنة بالمرحلة السابقة (قبل تطبيق مخططات الإنعاش الاقتصادي)، ومقارنة بدول أخرى سائرة في طريق النمو، في مجال التنمية البشرية.

2- مستوى الفقر في الجزائر :

يمكن معرفة أثر مخططات الخماسية للتنمية على مستوى الفقر في الجزائر، من خلال بعض المؤشرات التي تتعلق بنسبة دخل الأفراد و المستوى العام للفقر، خلال فترة تنفيذ المخططات التنموية الخماسية منذ 2001، وذلك من خلال الجدول أدناه:

السنوات	1988	1995	2011
نسبة الأفراد الذين يقل دخلهم عن 1 دولار في اليوم من مجموع السكان	1,9 %	-----	0,8 %
مستوى الفقر بالمائة (%)	-----	14,1 %	5,5 %

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير

الوطني حول أهداف الألفية للتنمية 2000-2015 ، بتاريخ جوان 2016 ، ص 36، 37.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض نسبة الفقر في الجزائر خلال العشرية

من سنة 1995 إلى 2011 بفارق 8,6 %، إذ كان معدل الفقر 14,1 % وانخفض

إلى 5,5 % سنة 2011، كما انخفضت نسبة الأفراد الذين يقل دخلهم عن 1 دولار

في اليوم من 1,9 % سنة 1988 إلى 0,8 % سنة 2011 بفارق يقدر ب 1,1 %

من مجموع السكان، وهي نسبة معتبرة، بفضل مجهودات الدولة الجزائرية لترقية

التنمية البشرية من خلال السياسات والبرامج التنموية التي تهدف إلى محاربة الفقر.

3-تطور المنشآت القاعدية في الجزائر

خصصت مخططات الخماسية للتنمية 2001-2014 مبالغ ضخمة بغية ترقية رصيد الجزائر من المنشآت القاعدية، التي تصب في مصلحة المواطن، وسنحاول عرض أهم المنشآت المنجزة خلال العشرية 2001-2014 في إطار المخططات الخماسية للتنمية، ويمكن ملاحظو ذلك من خلال الجدول أدناه:

السنوات	الفترة من 1990 إلى	الفترة من 2005 إلى
	2004	2009
الإبتدائيات	2792	1800
الإكماليات	687	1013
الثانويات	287	379
المستشفيات	13	23

المصدر: مصالح الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010.

السنوات	1999	2010
السدود	47	66
نسبة الربط بشبكة الماء الشروب	% 78	%93
نسبة الربط بقتوات الصرف المياه	%72	%86

المصدر: مصالح الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010

من خلال الجداول السابقة التي توضح عدد ما تم انجازه من منشآت قاعدية، تدخل ضمن رصيد الجزائر من مؤسسات تعليمية، ومستشفيات وسدود وشبكة طرقات التي زاد عددها بشكل ملحوظ بفضل انجاز المخططات الخماسية للتنمية (مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ومخطط التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والمخطط الخماسي 2010-2014) التي أولت اهتماما كبيرا لمجال

ترقية المنشآت القاعدية، فهي تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر توسيع قدرات استيعاب القاعات البيداغوجية في مجال التعليم، وزيادة المؤسسات الطبية، وزيادة عدد السدود وشبكة الطرقات التي تزيد من حركة التجارة، واستقطاب الاستثمار الأجنبي ومنه تساهم في توفير مناخ اقتصادي مناسب لانطلاقة اقتصادية حقيقية.

أثر المخططات الخماسية للتنمية 2001-2014 على بنية الاقتصاد الجزائري:
لتقييم أثر المخططات الخماسية للتنمية التي طبقتها الجزائر من سنة 2001 إلى 2014 على بنية الاقتصاد الجزائري، سنعرض بعض المؤشرات الخاصة بمساهمة القطاعات الإستراتيجية (الصناعة، الزراعة، الخدمات) في الناتج الداخلي الإجمالي، قبل تطبيق المخططات التنموية، وبعدها بهدف المقارنة ومعرفة أثر تطبيق المخططات الخماسية للتنمية منذ 2001 على بنية الاقتصاد الجزائري.

يتميز الاقتصاد الجزائري في تسعينيات القرن الماضي، بهيمنة قطاع المحروقات، الذي يمثل ما يقارب 30% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1997 مقابل 9,44% لقطاع الفلاحة و8,53% لقطاع الصناعة، في حين يساهم قطاع الخدمات 21,97% في نفس السنة، ويمثل قطاع الصناعة 8,66% وقطاع الفلاحة 10,83% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1996، مقابل 28,58% لقطاع المحروقات من السنة نفسها أما مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الإستراتيجية في سنوات تطبيق المخططات التنموية 2001 إلى 2014، يمكن توضيحها في الجدول التالي:

السنوات	2002	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	16,80	18,60	2,5	6,3	2,5	-3,8	21,1	4,9	11,6	7,2	8,8
المحروقات	30,40	30,60	5,6	-2,8	-0,9	-3,2	-8,0	-2,2	-3,3	-3,4	-5,5
الصناعة	9,20	8,60	3,4	3,5	3,0	6,2	8,5	3,4	3,9	5,1	4,1

6,6	8,2	5,2	8,9	8,5	8,7	8,9	13,0	9,8	12,70	13,10	البناء والأشغال العمومية
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------	-----	-------	-------	--------------------------------

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات كل من:

- تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي حول التنمية البشرية -و الديوان الوطني
للإحصائيات نشرة 2014).

من خلال الجدول السابق الذي يوضح مساهمة القطاعات الإستراتيجية في القيمة المضافة لنواتج المحلي الخام، نلاحظ تطور لبعض القطاعات الإستراتيجية كقطاع الفلاحة وقطاع الأشغال العمومية، وقطاع الخدمات على حساب الصناعة وقطاع المحروقات الذي عرف تراجعاً منذ سنة 2005 نتيجة عوامل تتعلق بالسوق الدولي للمحروقات، ويرجع ارتفاع مساهمة قطاع الأشغال العمومية في الناتج المحلي الخام، للاستثمارات العمومية التي قامت بها الدولة الجزائرية من خلال مخططات التنمية الخماسية التي خصصت لمجال ترقية المنشآت القاعدية مكانة هامة .

ويرجع انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للتمهيش الذي عرفه القطاع من الحكومة، إذ لم تولي له المخططات الخماسية أهمية كبيرة فقد غاب قطاع الصناعة في الميزانية المخصصة لمخطط الإنعاش الاقتصادي مقابل تخصيص 12,4% من قيمة الإجمالية للمخطط لقطاع الفلاحة و الصيد البحري، أما المخطط التكميلي دعم النمو لاقتصادي فقد خصص لقطاع الصناعة مبلغ زهيد لا يتجاوز 18 مليار دج، مقابل 312 مليار دج لقطاع الفلاحة في نفس المخطط، وقد تدارك المخطط الخماسي 2010-2014 هذا التهميش فخصص له 2000 مليار دج، لدعم التنمية الصناعية.

رغم المؤشرات الايجابية في مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الخام، غير أن هذه المساهمة تبقى غير كافية، نظرا لعدم تحقيق الجزائر للاكتفاء الذاتي وارتفاع فاتورة استيراد الحبوب، والمواد الغذائية من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر معدل النمو الذي حققته الجزائر في السنوات الأخيرة (منذ 2006 إلى 2014) غير كافي، ويحتاج إعادة النظر في الإستراتيجية التنموية للجزائر؛ وهذا ما انعكس سلبا على واقع الصادرات في الجزائر التي تهيمن عليها المحروقات بنسبة تصل إلى 98 %، كما يوضح الجدول التالي الذي يبين أهم السلع التي تصدرها الجزائر:

القيمة	2011	2012	2013	التعین
10 دج	3366198.4	3369432.5	3185464.6	المحروقات السائلة
10 دج	1857638.4	2158304.0	1872082.3	المحروقات الغازية
10 دج	1848.9	2032.1	2369.7	التمور
10 دج	9351.6	11855.6	7665.2	الفوسفات
10 دج	1.5	-	5.3	زراعة البقول

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نشرة 2014.

الخاتمة

إن المخططات التنموية الخماسية من 2001 إلى 2014 حققت نتائج ايجابية على مستوى المنشآت القاعدية التي عرفت تطورا كبيرا في هذه العشرية، كما انعكست المخططات التنموية ايجابيا على مستوى "التنمية البشرية" التي عرفت تطور مستمر، غير أن هذه المخططات التنموية لم تستطع تغيير بنية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على (قطاع المحروقات) ولم تستطع أن تصل إلى مرحلة التنويع الاقتصادي الحقيقي، وهذا ما يستدعي إصلاحا اقتصاديا مبنيا على إستراتيجية تنموية تعيد قطاع الزراعة والصناعة إلى الواجهة.

الهوامش :

- ¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 ، الدورة العامة العشرون، ص 3.
- ² مشري محمد ناصر، بقّة شريف، >> تقييم حصيلة برامج و مخططات التنمية في الجزائر، دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2010<<. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 57، فبراير 2017، ص 35.
- ³ المرجع نفسه، ص 36.
- ⁴ صالح ناجية ، مخناش فتية ،>> أثر برنامج الانعاش الاقتصادي و برنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014، نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم<<. أعمال المؤتمر الدولي حول :تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يوم 11-12 مارس 2013 ، ص 3.
- ⁵ المرجع نفسه، ص 3.
- ⁶ مجلة مجلس الأمة، العدد الحادي و العشرون، الروبية: المؤسسة الوطنية لنشر والإشهار أوت 2005، ص 29.
- ⁷ مجلة مجلس الأمة، العدد الثاني والثلاثون، الروبية: المؤسسة الوطنية لنشر والإشهار، أوت- سبتمبر 2007، ص4.
- ⁸ مشري محمد ناصر، المرجع السابق، ص 36.
- ⁹ المرجع نفسه، ص 38.
- ¹⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010، ص 38.
- ¹¹ المرجع نفسه، ص 3.
- ¹² revue Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise, industrie Algerie , N°01 , janvier 2011, p 11.
- ¹³ المرجع نفسه.
- ¹⁴ حاجي فطيمة، سياسات مكافحة الفقر دراسة تحليلية الجزائر والصين نموذجا . عمان: دار الراية لنشر والتوزيع ، 2017 ، ص86-87.
- ¹⁵ المرجع نفسه، ص 87 .

¹⁶ عبد الرحمان وهيبة ، وآخرون، >> واقع التنمية البشرية في الدول العربية من خلال مؤشرات عالمية << ملتقى الدولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3 ، يومي 8 و 9 ديسمبر 2014 ، ص 43.